

يوم أدهش اليمنيين العالم



في مثل هذه الأيام من العام الفائت، قدم اليمن لنفسه أولاً وللعالم ثانياً النموذج الحضاري الراقي في عملية الانتقال السلمي للسلطة مقارنة بما جرى في بعض الدول خاصة ليبيا وسوريا من أعمال عنف ودمار وخراب تذهل العالم، غير أن اليمنيين استطاعوا بفضل حكمة قيادة المؤتمر أن يجسدوا الحكمة اليمنية بأروع صورها في إجراء انتخابات رئاسية مبكرة لحل الأزمة دعا لها الزعيم علي عبدالله صالح وانتخاب المناضل عبدربه منصور هادي رئيساً للجمهورية في 21 فبراير 2012م..

كتب/عبدالفتاح الأزهرى

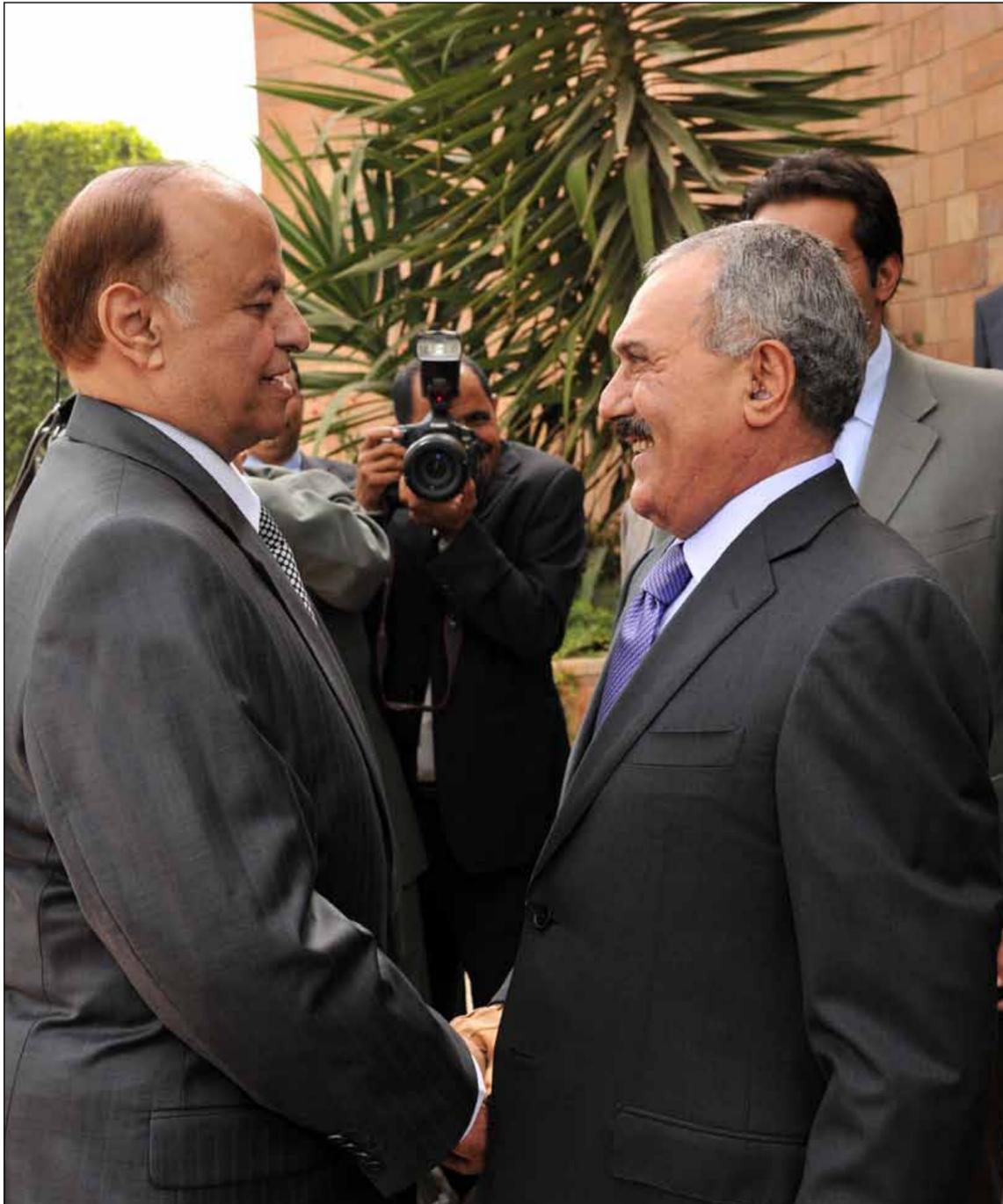
ذلك اليوم قيام الزعيم علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية السابق بتسليم السلطة لرئيس الجمهورية المنتخب الأخ المناضل عبدربه منصور هادي في حفل تاريخي حضرته قيادات الدولة والبعثات الدبلوماسية المعتمدة في بلادنا والأمين العام للجامعة العربية وممثل الأمين العام للأمم المتحدة جمال بن عمر، وقد جرت مراسيم توديع الرئيس السابق الزعيم علي عبدالله صالح حيث عَزَف السلام الجمهوري واستعرض حرس الشرف ليودعه الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية لدى مغادرته دار الرئاسة عائداً الى منزله.. ولقد كان ذلك المنجز المؤتمري أعظم رد على قيادات أحزاب المشترك التي رفضت أن تشارك في ذلك الاحتفال العظيم معتبرة أن عملية التداول السلمي للسلطة تتعارض مع نزعاتها الانقلابية والشمولية.

العالم يشهد

الكثير من المفكرين والكتاب والصحفيين العرب والغربيين عبروا عن اندهائهم لهذا الحدث التاريخي الفريد والمتمثل في الانتقال السلمي للسلطة في ظروف وأوضاع جنبت اليمن والمنطقة والإقليم ما لا تُحمد عقباه.

وفي ذلك يقول يوسف الكويليت في كلمة صحيفة «الرياض» السعودية: إن الانتقال السلس للحكم أثبت أن اليمن ليس على الصورة النمطية التي صورت حكمها أنه قبلي طائفي.. إن اليمن أعطانا النموذج النادر لوحدته الفريدة.. إن الرئيس علي عبدالله صالح أعطانا فكراً ناضجاً يشبه الى حد بعيد نموذج سوار الذهب الذي تنازل عن السلطة في السودان.. ونلسون مانديلا الذي عفا عن خصومه.

وأجمعت حينها أجهزة الإعلام والصحافة العربية خاصة الخليجية منها ومعها الاعلام الغربي والدولي على أن اليمن قد خطا الخطوة الأهم بانتقاله السلمي للسلطة وتداول الحكم، مؤكدة أن ما حدث أوجد قواعد جديدة لتبادل السلطة في اليمن والذي تجسد في العديد من الخطوات التي انتهت بتسليم الرئيس علي عبدالله صالح السلطة لخلفه الرئيس عبدربه منصور هادي، وأكدت تلك الدوائر أن المهمة لن تكون سهلة أمام الرئيس عبدربه منصور هادي لوجود العديد من الصعاب، وفي مقدمتها إعادة ترتيب الأوضاع السياسية وكذا القضية الجنوبية وقضية صعدة علاوة على وجود تنظيم القاعدة الذي يعتبر أكبر تهديد لليمن والمنطقة، فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية المتردية، وهي جميعها ملفات تستوجب الالتفاف الداخلي والدعم الدولي خاصة من قبل الدول المانحة في مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي.



٢٠١٢م على تزكية عبدربه منصور هادي مرشحاً للانتخابات الرئاسية المبكرة.

يوم استثنائي

وعقب اجراء الانتخابات الرئاسية نجاح في يوم ٢١ فبراير ٢٠١٢م بارك العالم هذا العرس الديمقراطي الذي جسده الشعب اليمني وتوج في ٢٧ فبراير بإجراء

مون والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الدكتور عبداللطيف الزياتي والاتحاد الأوروبي والدول الكبرى وغيرها من الدول والمنظمات الاقليمية والدولية بالدعوة إلى اجراء انتخابات رئاسية مبكرة لرئيس الجمهورية في ٢١ فبراير ٢٠١٢م.

وكان مجلس النواب قد صوت في ٢١ يناير

لقد اعترفت الأسرة الدولية والاقليمية ان اليمن دخل مرحلة جديدة بالتداول السلمي للسلطة وفقاً لبنود المبادرة الخليجية وآليتها، وأن الرئيس السابق علي عبدالله صالح بخروجه من السلطة الذي حفظ بلاده وشعبه من سفك الدماء والدمار ليسلمها لخلفه الرئيس «المنتخب» عبدربه منصور هادي الذي شاء الله أن يكون حاضراً بدوره في هذه المرحلة ليجنب البلاد الفتن والمحن.

خارطة الطريق

منذ بدايات العام ٢٠١١م دخل اليمن مرحلة صعبة جداً في أزمته السياسية والتي أفرزت معها تداعيات سلبية اقتصادية واجتماعية خطيرة، حتى جاءت المبادرة الخليجية والتي كانت البداية للتهدئة واجتمع الفرقاء السياسيون في ٢٢ نوفمبر ٢٠١١م للتوقيع على المبادرة وآليتها في الرياض برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وحضور عدد من سفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن لتلتزم جميع الأطراف الموقعة على المبادرة بتنفيذ بنودها وكذا آليتها التنفيذية.

ونصت المبادرة الخليجية وآليتها على تكليف رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام من جهة وأحزاب المعارضة «المشترك» من جهة أخرى بتشكيل حكومة وفاق وطني مناصفة بينهما أي بنسبة ٥٠٪ لكل طرف «المؤتمر وحلفائه والمشارك وشركائه»، لتبدأ الحكومة المشكلة بالعمل على توفير الأجواء المناسبة لتحقيق الوفاق الوطني وإزالة عناصر التوتر سياسياً وأمنياً.

وفي السابع من ديسمبر ٢٠١١م أصدر نائب رئيس الجمهورية - في حينه - الأخ عبدربه منصور هادي القرار الجمهوري رقم «١٨٤» لسنة ٢٠١١م بتشكيل حكومة الوفاق الوطني مناصفة برئاسة المشترك والبدء بالعمل من أجل تهيئة الأجواء بين الفرقاء لإجراء حوار مع الأطراف الموقعة على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية في مدينة الرياض بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م.

وبحسب ما نصت عليه المبادرة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة يكون مرشحها الأوحيد عبدربه منصور هادي كمرشح رئاسي توافقي، حيث أصدر نائب الرئيس حينها الأخ عبدربه منصور هادي وتماشياً مع المبادرة الخليجية في فبراير ٢٠١٢م القرار الجمهوري رقم «١٧» لسنة ٢٠١١م والذي دعا بموجبه الناخبين للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية العامة المبكرة لانتخاب رئيس الجمهورية في ٢١ فبراير ٢٠١٢م، وهي الدعوة التي لقيت في حينها ترحيباً من القوى السياسية الوطنية ومن الأطراف الدولية والاقليمية خاصة منها الدول الراعية لعملية الانتقال السلمي للسلطة في بلادنا، فقد أشاد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي